

تقرير الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني

(فريق الرصد الإنتخابي)

إنتخابات مجلس الأمة 2023

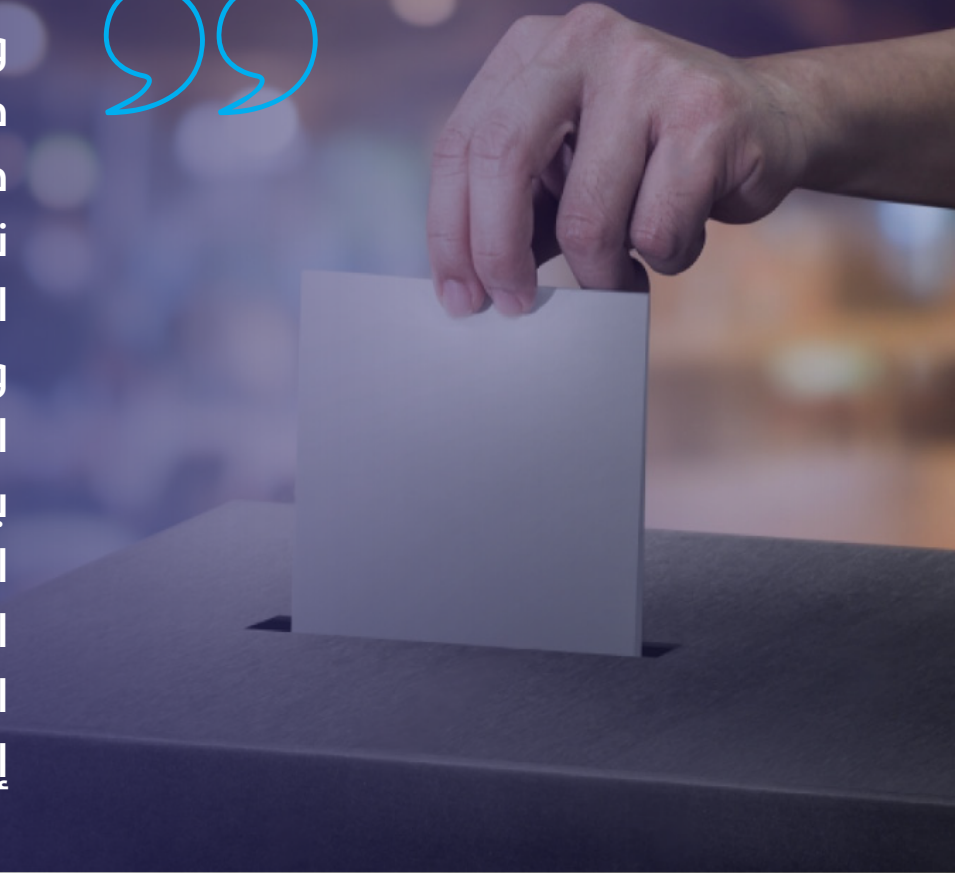


الجمعية الكويتية لمتابعة
وتقييم الأداء البرلماني

Kuwaiti Society For The Follow-Up
Evaluation of Parliament

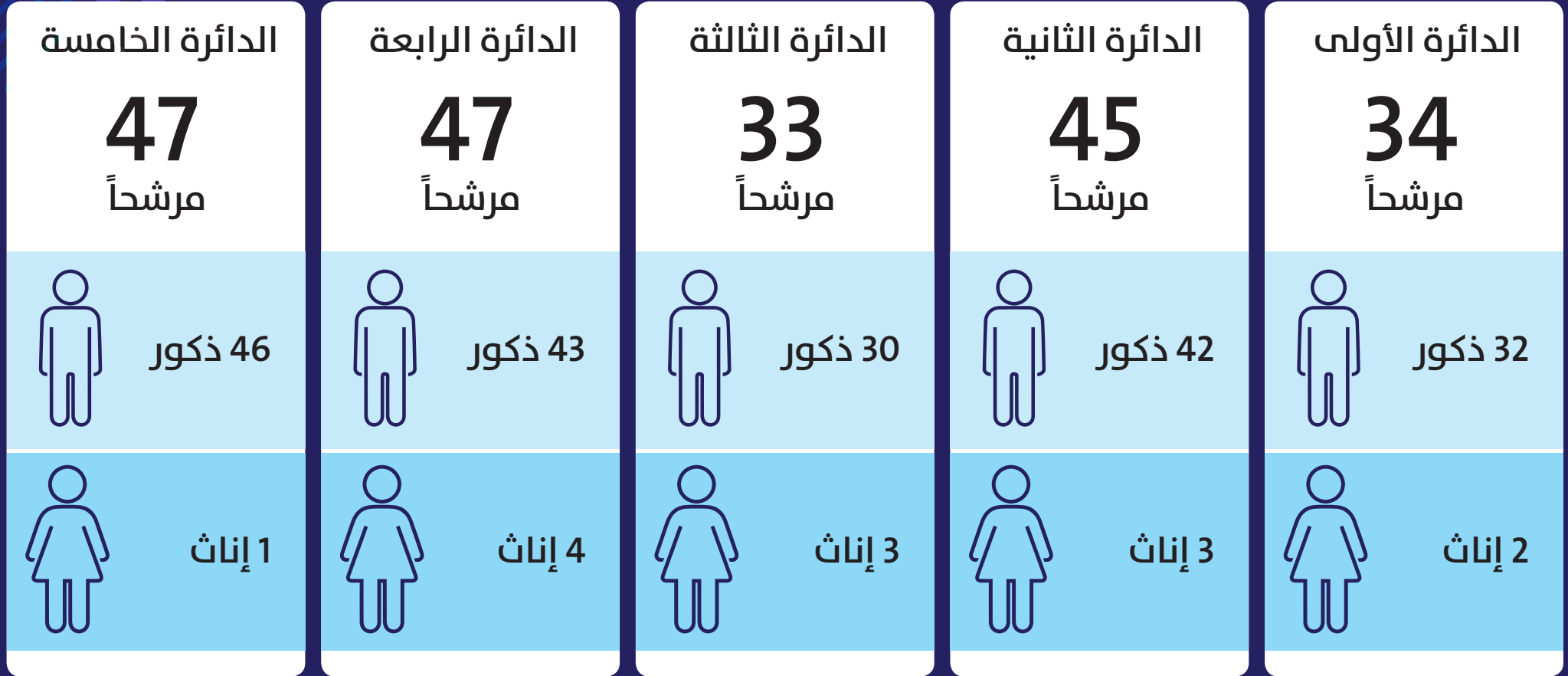
تقدم «فريق الرصد الإنتخابي» التابع للجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الاداء البرلماني هذا التقرير النهائي حول انتخابات مجلس الامة 2023 والذي يهدف الى التأكيد على فعالية مساهمة منظمات المجتمع المدني بالمشاركة في مراقبة نزاهة وسلامة العملية الانتخابية التزاما بالقوانين المحلية المنظمة والمعايير الدولية ذات الصلة.

وقد جاءت مشاركة «الجمعية الكويتية لمتابعة متابعة وتقييم الاداء البرلماني» بعد قرار مجلس الوزراء رقم 490 والمنعقد بتاريخ 2023/5/22 والذي رسّخ التزامه بالقواعد الدستورية التي جاءت تعزز من دور الجمعيات الاهليه في الدفع بالعملية الديمقراطية عبر المشاركة والمراقبة قبل وأثناء وبعد العرس الإنتخابي وقد شارك في هذه الإنتخابات 207 مرشحاً بينهم 13 امرأة.

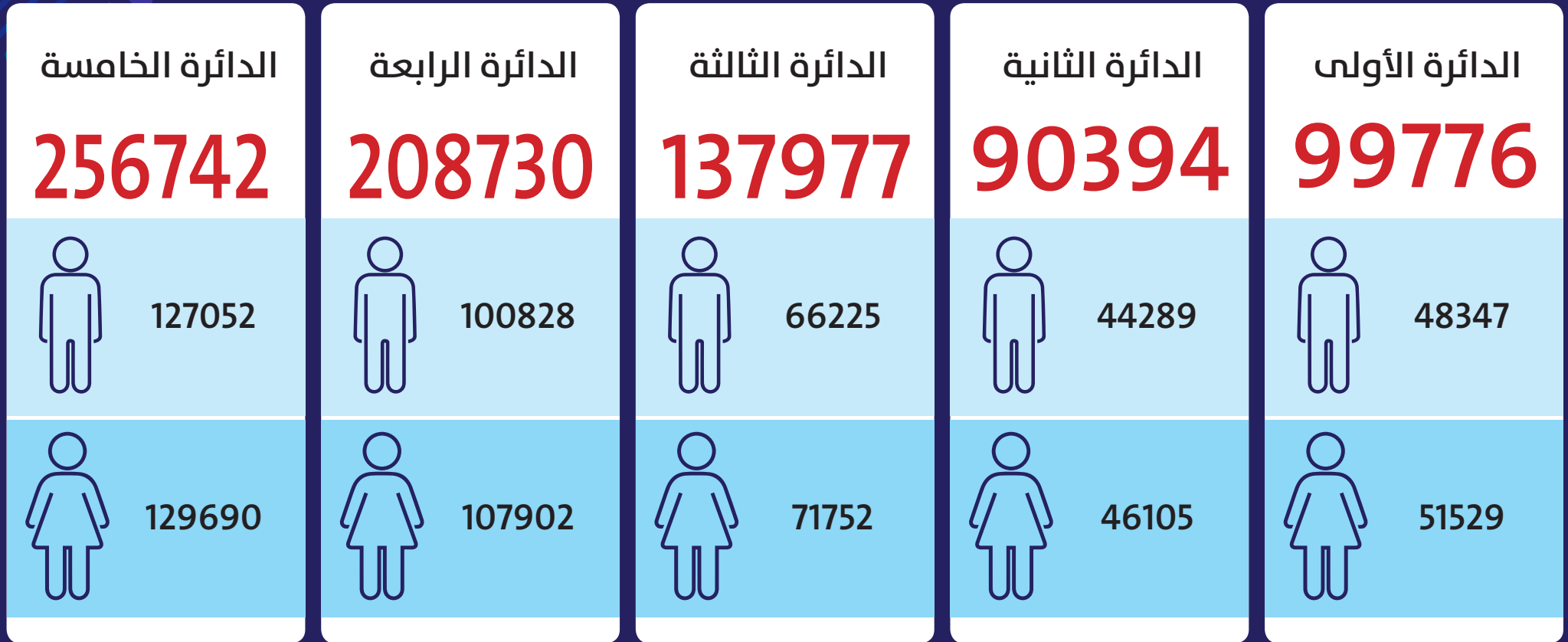


الجمعية الكويتية لمتابعة
وتقييم الأداء البرلماني
Kuwaiti Society For The Follow-Up
Evaluation of Parliamentary

وقد جاء توزيع المرشحين في الدوائر الخمس على النحو التالي :



كما بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الإنتخابية
(793619) ناخب وناخبة موزعين إلى (386741) من الذكور
و (406978) من الإناث موزعين على الدوائر الخمس على النحو التالي :



وقد (قدر) فريق الرصد الإنتخابي نسبة المشاركة بـ 52 حيث لم يصدر إلى الآن بيان رسمي بنسبة المشاركة



قامت الجمعية بفتح باب التطوع لمنتسبيها ولأفراد المجتمع بالمشاركة في فريق «الرصد الإنتخابي» لمراقبة مدى نزاهة وسلامة العملية الانتخابية وقد انضم كوكبة من الشباب الوطني لهذه المبادرة بعدد 77 عنصر وتم تنظيم ورش عمل لتدريب وتأهيل المبادرين في كيفية مراقبة شفافية العملية الانتخابية ، وتم بالفعل مشاركة فريق «الرصد الإنتخابي » في مراقبة انتخابات مجلس الامة 2023 في جميع الدوائر الانتخابية طوال اليوم الانتخابي.



الجمعية الكويتية لمتابعة
وتقييم الأداء البرلماني

Kuwaiti Society For The Follow-Up
Evaluation of Parliamentary



(ملاحظات على الموسم الانتخابي)

جاءت انتخابات 2023 التشريعية في حالة فريدة لم تشهدها أي انتخابات جرت من قبل في تاريخ الكويت ولعل أبرزها حالة الرتبة واللامبالاة الشعبية في التعاطي مع الماراثون الانتخابي وهو ما قد يفسر في أكثر من اتجاه :

- عدم الاستقرار السياسي وصراعات النخب السياسية وتكرار حل وإبطال مجالس الأمة.
- برود الحملات الانتخابية للمرشحين وتأخر انطلاقها لأسباب عدة أهمها ارتفاع تكاليفها المالية وفشل المشاريع الانتخابية والخطاب الاعلامي للمرشحين في تحفيز تفاعل القواعد الانتخابية.
- انخفاض في أعداد المرشحين وانسحابات متتالية تعكس حالة سياسية لم تحدث من قبل قد تعزى مسبباتها الى تراجع في مؤشرات التنمية السياسية للرأي العام ، واعادة حسابات للمرشحين بعضها اجتماعي او اقتصادي او سياسي.
- غياب تام لدور الجماعات السياسية والفكرية وطغيان العمل الفردي على الموسم الانتخابي.
- غياب المشاريع الوطنية واحلال الافكار الفردية ذات الطابع التكسبي الانتخابي الخالية من المضمون النفعي على الدولة والمجتمع.
- عزوف المرأة عن الترشح مؤشر سلبي لعدم نجاح خطط التمكين الداعمة لتعزيز دور المرأة الكويتية في الحياة السياسية .
- الدور السلبي لوسائل الإعلام الحديث (السوشل ميديا) لم يسهم في تعزيز المشاركة.



(مؤشرات ايجابية في الموسم الانتخابي)

قامت الحكومة عبر وزاراتها المعنية بمساهمات فعالة لانجاح العملية الانتخابية لعل من ابرزها :

- قيام وزارة الداخلية بمحاربة ظاهرة شراء الاصوات عبر تخصيص رقم هاتف للإبلاغ عن عمليات شراء الأصوات والقاء القبض على مرشحين متهمين .
- وآخرين متورطين في تنظيم عمليات شراء الاصوات واحالتهم للنيابة.
- ردع ظاهرة الانتخابات الفرعية وتطبيق صارم للقانون الذي يمنعها واحالة عدد من المتورطين الى النيابة ونجاح الجهود الامنية في انحسار ظاهرة الفروعيات.
- نجاح وزارة الاعلام في اطلاق حملات توعية فاعله لحث المواطنين على المشاركة في الانتخابات وتقديم برامج اعلامية متميزة لتسليط الضوء على اهمية انجاح العرس الديمقراطي عبر تكثيف المشاركة الشعبية.
- اشراك الجمعيات الاهلية في مراقبة نزاهة وسلامة العملية الانتخابية مما انعكس هذا القرار المحمود في خلق أجواء من الطمأنينة والثقة لدى الراي العام على جدية الحكومة وصدق مساعيها في اجراء انتخابات نزيهة وشفافة بعيداً عن الشوائب والاشاعات.



(مفوضية عليا للاشراف على الانتخابات)

من ركائز الديمقراطية السليمة انطلاقها من العملية الانتخابية، إذ أن توفر عناصر النزاهة والحيادية في العملية الانتخابية تعني توفر الأسس التي تقوم عليها إنطلاق وتعزيز الديمقراطية، ومن أهم أسس العملية الانتخابية هي مراقبة الانتخابات التي لا بد أن يتصف القائم عليها بالإستقلالية والمعرفة، والتي تعد من أهم مقومات حيادية الانتخابات.

لذلك يجب الاسراع في تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات بالتعاون بين السلطين للاتفاق على مضامين بنود قانونها وطبيعة مهامها.

وهناك معايير دولية للانتخابات الديمقراطية، أهمها اتخاذ إجراءات لضمان ابتعاد عملية التصويت عن مناخ التزوير والغش، ولتحقيق شفافية نظام الانتخابات لا بد من توفر عدالة في القانون والنظام الانتخابي، والمساواة بين المواطنين في الفرص للمشاركة في العملية الانتخابية، بالإضافة إلى توفر جهة مستقلة وحيادية لإدارة الانتخابات.

إن مراقبة العملية الانتخابية تعني مراقبة مسيرة الديمقراطية في البلاد.



(نظام انتخابي جديد)

اصبحت الحاجة ماسة لاعادة توزيع الدوائر الانتخابية لتكون اكثر عدالة وتعديل آلية التصويت بالتوافق بين السلطتين بعد ان لوحظ في الانتخابات الحالية ازدياد الجدل والاستياء الشعبي حول التفاوت الكبير بين ناخبين الدوائر الخمس وفروقات ارقام الفوز بين مرشحين كل دائرة.





(ملاحظات على يوم الصمت الانتخابي)

استمرار المرشحين بدعوة الناخبين للتصويت لهم في يوم الصمت الانتخابي واستمرار الدعاية الانتخابية

(وزارة الإعلام)

ساهمت الوزارة في توعية الناخبين والناخبات بحقهم الذي كفله لهم الدستور وكيفية ممارسته بشكل صحيح، كما تمت التغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها اولاً بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستمعي الإذاعة، بتكليف عدد من مذيوعي ومراسلي ومندوبي الوزارة وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشف عن التزام بالمعايير الدولية لسلوك الإعلام الرسمي. في المقابل، شهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلاً من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين ان هناك استخداماً إيجابياً محدوداً لتلك الوسائل في كشف الفساد الانتخابي الذي يرتكبه بعض المرشحين.

(اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات)

أدار القضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية منذ بداية الانتخابات في الثامنة صباحاً وحتى فرز صناديق الاقتراع في الساعات الأولى من اليوم التالي، وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاماً لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج الانتخابات.



التوصيات :

- 1 - إنشاء هيئة مستقلة تعني بالانتخابات
- 2 - وضع شاشات رقمية صغيرة خارج كل لجنة توضح عدد الناخبين في اللجنة وعدد المصوتين بها لحظة بلحظة .
- 3 - تمكين الأفراد ممثلي جمعيات المجتمع المدني المعنيين بقرار المشاركة في العملية الانتخابية بمتابعة التصويت والفرز داخل اللجان الانتخابية .
- 4 - تنظيم عمل الحملات الانتخابية ووضع تشريعات لازم لتحديد أوجه الصرف على الحملات الانتخابية .
- 5 - تنظيم عمليات إستطلاعات الرأي والذي بات معظمها يخرج الحيادية وعن الأهداف الديمقراطية السامية للعملية الانتخابية.
- 6 - العمل على اصدار تشريع ينظم العمل السياسي في الكويت.
- 7 - السماح للكويتيين المدجوزين أو المسجونين ومن هم في الخارج من ممارسة حقهم الانتخابي في حدود مايسمح به القانون.